الأمم المتحدة

E/AC.51/2017/L.4/Add.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
23 June 2017
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والخمسون

٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد رودريغو أُتافيو **بنتيادو موراليس** (البرازيل)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

(البند ٣ (ب))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم المكتب التنفيذي للأمين العام

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم المكتب التنفيذي للأمين العام (E/AC.51/2017/7).

٢ - وعرضت وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقامت مع ممثلي مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب التنفيذي للأمين العام بالرد على الأسئلة التي طُرِحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها الكبير لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعربت وفودٌ عديدة عن تقديرها الخاص لفائدة التقرير وتوقيته، ولا سيما بالنظر إلى أن نتائج التقييم أتيحت للفريق الانتقالي للأمين العام المعين قبل أن يتولى مهام منصبه. واستفسرت الوفود عما إذا كان ينبغي للمكتب أن يواصل

280617 280617 17-10575 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في المستقبل هذه الممارسة السليمة من حيث توقيت التقارير المتعلقة بتقييم المكتب التنفيذي للأمين العام وعمّا إذا كان ينبغي متابعة تقييم المكتب التنفيذي وعن وقت إجراء تلك المتابعة. كما أعربت الوفود عن تقديرها للتغييرات التي نفذها المكتب التنفيذي والتي تستجيب لنتائج التقييم، ولاحظت أنه لا غنى عن وجود هياكل لضمان إمكانية عمل مكتب الأمين العام واستجابته للأولويات الناشئة. ورأى أحد الوفود أن المكتب التنفيذي ينبغي أن يتسم بالشفافية وأن يوفر المعلومات اللازمة بشأن مبادرات الإصلاح الجارية. وأوصى أحد الوفود كذلك بأن يولى الاعتبار، كمسألة ممارسة سليمة، لاضطلاع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقييم في نهاية ولاية أي أمين عام للمنظمة.

٤ - وأثارت عدة وفود شواغل بشأن عدم كفاية الوقت للتفكير الاستراتيجي وتخطيط السياسات في المكتب التنفيذي على النحو المبين في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وطلبت توضيحاً بشأن التدابير المحددة التي اتخذها المكتب التنفيذي لمعالجة هذا القصور. وطُلب توضيحٌ بشأن المسائل المثارة في الفقرة ٣٤ من التقرير، التي تبين أن قدرات التخطيط الكلية في الأجل الطويل التي يتمتع بها المكتب التنفيذي قد تراجعت بمرور الوقت، وخاصة بشأن النَهج الذي يتبعه فريق الأمين العام الحالي لمعالجة هذه المسألة.

٥ - وسلطت عدة وفود الضوء على الفقرة ٣٩ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وطلبت شرحاً فيما يتعلق بالإجراء الذي يجري اتخاذه لمعالجة الادعاءات بعدم وجود وحدة في المكتب التنفيذي تقوم بتجميع التحليلات من جميع أنحاء المنظومة لتحديد القضايا الناشئة أو الأزمات المحتملة ومتابعة ''الأزمات المجمدة''، أي تلك التي تفقدت مكانها بين عناوين الأخبار الرئيسية مع بقائها بالغة الأهمية من زاوية منع نشوب النزاعات.

٦ - وطلبت عدة وفود توضيحاً بشأن دعم عملية اتخاذ القرارات الذي يوفره المكتب التنفيذي، ولا سيما في سياق تعليقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في الفقرات ٤٠ إلى ٤٧ من التقرير. وطُلب توضيحٌ بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها للتحسين. وطلبت عدة وفود توضيحاً بشأن ما إذا كانت اللجنة التنفيذية المنشأة حديثا ستستوعب الأعمال التي تقوم بها لجنة السياسات ولجنة الإدارة وفريق العمل الرفيع المستوى. وفي حالة استمرار هاتين اللجنتين في العمل، طُلب توضيحٌ بشأن سبل تفاعلهما لتفادي الازدواجية. واستفسرت بعض الوفود عن الهياكل الجديدة لاتخاذ القرارات التي استحدثها الأمين العام الجديد وأدوار اللجنة التنفيذية ولجنة الإدارة في علاقة إحداهما بالأخرى. وطُلب كذلك توضيحٌ بشأن التمييز بين الوظيفتين الجديدتين من الوظائف العليا المنشأتين في المكتب التنفيذي، وهما: الأمين العام المساعد لشؤون التنسيق الاستراتيجي وكبير المستشارين المعني بالسياسات العامة.

٧ - وفيما يتعلق بالفقرات ٤٨ إلى ٥٠ من التقرير، طلبت بعض الوفود توضيحاً بشأن التدابير المحددة التي اتخذت لتفادي التداخل الذي كان يلاحظ في الماضي بين مهام ومسؤوليات نائبة الأمين العام ورئيسة ديوان الأمين العام.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة تنظيم وقت أنشطة المكتب التنفيذي، أعرب أحد الوفود عن القلق إزاء عدم كفاية الوقت المخصص لإسداء التوجيه إلى المنظمة بأسرها، وشدد على أهمية ''إبقاء منظومة الأمم المتحدة مكهربة بإرسال النبضات السليمة إلى المنظومة''، بسبل تشمل مثلا اعتماد المكتب التنفيذي لنُهج جديدة في عمله وفي تعيين الموظفين للمكتب. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للجهود التي يجري

بذلها لإنهاء حالات التقوقع داخل المكتب التنفيذي، وعن تأييدها لضرورة معالجة هذه المسألة في منظومة الأمم المتحدة ككل. كما أعادت الوفود تأكيد دور المكتب التنفيذي في توجيه عمل الإدارات الفنية، وليس تكراره، مشددةً على أهمية الشفافية والاستخدام الفعال للموارد البشرية.

٩ - وأُعرب عن رأي مفاده أنه قد اضطُلع بكثير من المبادرات الخاصة إلا أن بعض المبادرات تتخذ دون حوار مع الدول الأعضاء. وطرح أحد الوفود أسئلةً تتعلق بمبادرة حقوق الإنسان أولا (الفقرة ٥١ من التقرير)، وشدد على أن الموارد المالية لا تزال تنفق على هذه المبادرة، برغم عدم صدور ولاية في هذا الشأن عن أي هيئة حكومة دولية. وطلب الوفد توضيحاً بشأن حالة الوحدة المسؤولة عن تنفيذ المبادرة، مستفسرا على سبيل المثال عما إذا كان لا يزال يرأسها موظف برتبة مد-١ وما إذا كانت لا تزال تتبع المكتب التنفيذي. كما لاحظ الوفد أن هذه المبادرة ما برحت تموَّل من خلال التبرعات وبالتالي لا تخضع لتدقيق اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

١٠ - وأعربت بعض الوفود عن شواغلها بشأن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية مقابل موارد الميزانية العادية، وتساءلت عن سبب اعتماد المكتب التنفيذي على الأموال الخارجة عن الميزانية. ولوحظ على وجه الخصوص أن قدرات التحليل والتخطيط داخل المكتب التنفيذي تموَّل من خلال الأموال الخارجة عن الميزانية، وفي ضوء المسائل المبينة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمتعلقة بالتفكير الاستراتيجي وتخطيط السياسات، طُلب توضيحٌ بشأن ما إذا كانت طلبات الحصول على الموارد ستدرَج في مقترحات الميزانية المقبلة.

١١ - وأعربت عدة وفود عن القلق إزاء الاختلال في مستوى الموارد من الموظفين المخصصة لوحدة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية مقارنةً بتلك المخصصة لوحدة سيادة القانون ووحدة الشؤون السياسية وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان داخل المكتب التنفيذي. وفي معرض التذكير بأن المنظمة تحاول صوغ خطة تنمية جديدة، طلبت توضيحات بشأن التدابير التي يجري اتخاذها لمعالجة تلك الاختلالات.

١٢ - وفيما يتعلق ببعض أوجه القصور في عمليات المكتب التنفيذي لتقديم الخدمات على النحو المبين في الفقرة ٢٩، تساءلت بعض الوفود عن نظام التناوب المسمى ''قائد الرحلة''، الذي يتطلب عادةً من موظفي المكاتب الفنية قضاء فترة تتراوح من ٣ إلى ٤ أسابيع في وضع خطة مفصلة عن الرحلة تشمل الأعمال الموضوعية المتعلقة ببرنامج الرحلة بالإضافة إلى المهام اللوجستية ومهام المراسم الاحتفالية، وتساءلت بوجه خاص عن سبب عدم تقديم توصيات في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمعالجة هذه المسألة. وفيما يتعلق بمهام المراسم الاحتفالية، أشار أحد الوفود إلى أن هذه المهام ينبغي أن يؤديها اختصاصيون مدربون.

١٣ - وأُعرب عن آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي للجنة أن تعد التوصيات الخاصة بها وتقدمها إلى المكتب التنفيذي، بصورة منفصلة عن التوصيات التي يقدمها بالفعل مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ورأى أحد الوفود أن توصيات اللجنة ينبغي أن تركز على المستقبل حتى لا تتكرر أخطاء الماضي، وهو ما سيساعد على جعل المكتب التنفيذي فعالا. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه غير مقتنع بأن تعد اللجنة توصيات يكون لها طابع رسمي. ورأى الوفد على وجه الخصوص أنه ينبغي

للجنة أن تصيغ رسائل التشجيع بشأن الإصلاح إلا أنه غير مقتنع بأنه ينبغي للجنة أن تذهب إلى أبعد من ذلك.

١٤ - وأكدت بعض الوفود من جديد أن جميع المبادرات التي يضطلع بها المكتب التنفيذي للأمين العام ينبغي أن تمتثل لولايات حكومية دولية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥ - **أحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم المكتب التنفيذي للأمين العام.**